جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة العامة للمعلومات والترجمة

إطلالة

على الاقتصاد المصري والعالمي

نشرة شهرية
لأهم الأحداث الاقتصادية المصرية
والعالمية في الصحف الأجنبية

(العدد 225 – أكتوبر 2017)

إعداد
زينب محمد حنفى
مدير عام المعلومات والترجمة

إشراف
مصطفى محمد منصور الطويل
رئيس قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات

جرافيك
محمد مسعد

المحتويات

القسم الأول: إطلالة على الاقتصاد المصري ١

فعاليات مؤتمر (Euromoney) في مصر. ٢

دعم مشروعات الطاقة المتجددة في مصر. ٣

التبادلات التجارية بين فرنسا ومصر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ . ٤

٣ مليار دولار استثمارات صينية جديدة في مصر. ٥

إجراءات إصلاح سوق الغاز المصري خلال عام ٢٠١٧ . ٦

مصر بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع أسعار الصرف. ٧

مصر تعتزم مد اتفاقية التمويل من البنوك الدولية. ٨

القسم الثاني: إطلالة على الاقتصاد العالمي ٩

١ – الاقتصاد الأوروبي ١٠

الاستثمارات العالمية تتجه إلى أوروبا الشرقية. ١٠

تراجع العجز التجاري في فرنسا خلال شهر أغسطس. ١٢

تثبيت التصنيف الائتماني لفرنسا. ١٣

زيادة الصادرات الألمانية خلال شهر أغسطس. ١٣

العوامل الرئيسية لتباطؤ الاقتصاد البريطاني. ١٤

نمو الصادرات الإسبانية خلال الثمانية أشهر الأولى من العام. ١٥

تثبيت التصنيف الائتماني لإيطاليا. ١٦

صندوق النقد الدولي يرفع توقعاته للنمو التركي. ١٦

٢ – اقتصاد الأمريكتين ١٧

تفعيل اتفاق التجارة الحرة بين كندا والاتحاد الأوروبي. ١٧

زيادة معدل النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة. ١٨

كندا تسعى لخفض ديونها. ١٨

المكسيك تختتم مفاوضات تصدير لحوم البقر إلى الإمارات العربية المتحدة. ١٩

المكسيك تسعى لتعزيز تجارة الأغذية مع روسيا. ٢٠

مفاوضات إبرام الاتفاق التجاري بين تجمع ميركوسور والاتحاد الأوروبي. ٢١

ارتفاع الاستثمارات البرازيلية المباشرة في الأرجنتين. ٢٢

الأرجنتين تتخذ تدابير لمكافحة الإغراق. ٢٢
تعزيز التجارة الثنائية بين الأرجنتين وشيلي. ٢٣
انتهاء المراجعة القانونية لبروتوكول التعاون بين شيلي والصين. ٢٣
نمو صادرات شيلي خلال التسعة أشهر الأولى من العام. ٢٤
شيلي وروسيا تناقشان اتفاقية التجارة الحرة. ٢٥
زيادة صادرات كولومبيا خلال شهر أغسطس. ٢٥
ارتفاع صادرات أوروجواي خلال شهر سبتمبر. ٢٦
زيادة صادرات الإكوادور إلى الاتحاد الأوروبي. ٢٧
ارتفاع الميزان التجاري للإكوادور مع بيرو. ٢٧
زيادة صادرات بيرو من الأغذية إلى كوريا الجنوبية. ٢٨
٣– الاقتصاد الإفريقي ٢٩
تقرير الأمم المتحدة حول تطورات الاقتصاد الإفريقي ٢٩
ارتفاع معدل النمو في مدغشقر. ٣٢
تفاقم ديون السنغال. ٣٢
٤– الاقتصاد الآسيوي ٣٣
البنك الدولي يتوقع نمواً اقتصادياً أفضل لمنطقة شرق آسيا. ٣٣
انتعاش القطاع الصناعي الياباني. ٣٤
ارتفاع فائض التجارة الخارجية في روسيا. ٣٤
تباطؤ النمو الاقتصادي بالهند. ٣٥
تثبيت التصنيف الائتماني للسعودية. ٣٥
٥– موضوعات متفرقة ٣٦
صندوق النقد الدولي يحذر من زيادة الدين العالمي. ٣٦
الأسواق النامية تجذب تريليون دولار من رؤوس الأموال العالمية. ٣٧
منظمة "الفاو" تؤكد زيادة أسعار الأغذية. ٣٧
الإصلاحات الاقتصادية أداة النهوض بنمو الاقتصاد العالمي. ٣٨
مصادر النشرة ٣٩

القسم الاول

إطلالة على الاقتصاد المصري

Liberté · Égalité · Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES

فعاليات مؤتمر (EUROMONEY) في مصر

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١

أشار وزراء المالية والتجارة والصناعة خلال مؤتمر (EUROMONEY) الذي عقد في القاهرة يومي ١٨ و١٩ سبتمبر ٢٠١٧ إلى العديد من التحديات التي لابد من تجاوزها من أجل تدعيم المالية العامة والنهوض بالاقتصاد لاستيعاب الأعداد المتزايدة في سوق العمل . ومن أهم الإصلاحات التي تعهدت بها الحكومة المصرية تحرير سوق الغاز وانفتاحه أمام المنافسة ويتجلى ذلك من خلال البدء في استغلال حقل (ZOHR) الذي يضيف آفاق جديدة في قطاع الغاز المصري . كما ألقى المؤتمر الضوء على مجالات الاستثمار أمام المستثمرين الدوليين وطرح مخاطر الاقتصاد الكلي على المدى القصير والمتوسط .

أعلن رئيس البورصة المصرية من خلال المؤتمر عن عودة المستثمرين الأجانب بكثافة وتحسن مستوى السيولة وزيادة حجم المعاملات . وأشار وزير المالية المصري إلى أهم القرارات التي تم اتخاذها مثل إقرار ضريبة القيمة المضافة وتعويم الجنيه وتخفيض دعم الطاقة . وأكد على أهمية العمل على تحسين المقومات الصناعية والتصديرية في مصر مشيرا إلى ارتفاع الصادرات المصرية إلى ٢٠ مليار دولار.

كما أعلن وزير المالية عن ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في مجال البترول مؤكدا على أهمية توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الصحة والتعليم . وتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥% إلى ٥,٢٥% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وتراجع معدل التضخم إلى ما يقرب من ١٥% في نهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ . وأوضح وزير المالية رغبة الحكومة المصرية في إصدار سندات باليورو تقدر قيمتها بـ١,٥ مليار يورو خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧ ، وإصدار سندات تتراوح قيمتها بين ٣ و٤ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ ، بالإضافة إلى إصدار سندات باليورو تبلغ قيمتها ١٠ مليار يورو خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ .

ومن ناحية أخرى قام وزير التجارة والصناعة بدور رائد في مجال إصلاح قطاع الصناعة وتحسين مناخ الأعمال حيث حرص على إقرار قانون ينص على تسهيل إجراءات استخراج التراخيص الصناعية ، الأمر الذي أدى إلى حصول ٨٠% من الشركات على الترخيص في أقل من ٣٠ يوما مقابل ٦٤٠ يوما فيما قبل . وتم زيادة مساحة تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية ، كما تم خفض الفترة الزمنية وعدد المستندات الخاصة بالإجراءات التجارية .

وأكد وزير التجارة والصناعة أن الفترة القادمة ستشهد تدعيم القطاعات ذات الأولوية مثل الغزل والنسيج والصناعات الهندسية والكيميائية وذلك من خلال إنشاء مجمعات صناعية متكاملة ، حيث سيتم الانتهاء قريبا من إنشاء ثلاث مجمعات صناعية في كل من مدينة بدر والسادات وبورسعيد . كما تم توقيع اتفاق مع شركة (SINGAPORE HOLDING

COMPANY) بشأن إقامة مجمع صناعي في محافظة الفيوم . وأضاف أنه يتم في الوقت الحالي وضع الإطار التشريعي المناسب لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وأخيرا اتفق المشاركون في مؤتمر (EUROMONEY) على الجوانب الإيجابية لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال ، وأشاروا إلى العديد من التحديات التي تواجه الحكومة المصرية مثل ارتفاع معدل التضخم بشكل ملحوظ ، وعدم انفتاح قطاعي الصحة والتعليم أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ونقص في وسائل تمويل القطاع الخاص ، والمعوقات الناتجة عن البيروقراطية ، بالإضافة إلى معدل نمو اقتصادي غير كافي للحد من ارتفاع معدل البطالة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

دعم مشروعات الطاقة المتجددة في مصر

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٢٢

أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار دعم مشروعات الطاقة المتجددة في مصر بمنحها قرضًا تبلغ قيمته ١,٨ مليار دولار بالتعاون مع البنك الدولي، بهدف إنشاء ١٦ محطة طاقة شمسية لتوليد الطاقة الكهربائية.

وفي إطار مساعي الحكومة المصرية للتغلب على أزمة الطاقة ، وجهت الحكومة المصرية جهودها لمشروعات الطاقة النظيفة، بهدف توفير ٩٠% من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية بحلول عام٢٠٢٢. حيث توفر مصر حاليًا نحو ٩٠% من احتياجاتها من الطاقة بالاعتماد على البترول والغاز الطبيعي.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.misirbulteni.com

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES

التبادلات التجارية بين فرنسا ومصر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١

ارتفع حجم التجارة الثنائية بنحو ١٠,٩% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بنفس الفترة من عـام ٢٠١٦ ، حيث ارتفعت صادرات فرنسا إلى مصر بنحو ١١% لتبلغ ٩١٥,٩ مليون يورو مقابل ٨٢٥,٧ مليون يورو ، وارتفعت وارداتها من مصر بنحو ١٧% لتبلغ ٣٢١,٣ مليون يورو مقابل ٢٧٤,٩ مليون يورو . الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التبادلات التجارية الثنائية لتبلغ ١,٢ مليار يورو خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقابل ١,١ مليار يورو خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦ ، وارتفع الفائض التجاري لصالح فرنسا بنحو ٨% ليبلغ ٥٩٤,٦ مليون يورو مقابل ٥٥٠,٨ مليون يورو .

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ ارتفعت صادرات فرنسا إلى مصر من المنتجات الكهربائية والإلكترونية بنحو ٤١% لتبلغ ٣٠٦,٥ مليون يورو نتيجة الارتفاع الملحوظ في صادرات الحاسب الآلي ، والآلات وأجهزة القياس ، والتوربينات والمحركات ، وأجهزة تخزين البيانات والاسطوانات ووسائل الإعلام البصرية التي بلغت ٢٩,٩ مليون يورو ، و٨٢ مليون يورو ، و١٥,٧ مليون يورو ، ٥١,٣ مليون يورو على التوالي .

وبالنسبة للصادرات الصناعية الأخرى فقد سجلت ٣٦٩,٢ مليون يورو حيث ارتفعت صادرات المنتجات المعدنية بنحو ٧٥% لتبلغ ٢٩,١ مليون يورو ، وصادرات المنتجات التعدينية بنحو ١٨% لتبلغ ٥٤,٣ مليون يورو . بينما تراجعت صادرات الأدوية بنحو ٦% لتبلغ ١٢٩,٦ مليون يورو ، وصادرات المنتجات الكيميائية بنحو ٥% لتبلغ ١٠٦,٣ مليون يورو .

كما ارتفعت صادرات فرنسا إلى مصر من المنتجات الغذائية بنحو ٥٥% لتبلغ ٦٠,٩ مليون يورو ويرجع ذلك إلى انتعاش صادرات الدواجن والسكر ومنتجات الألبان . وارتفعت صادراتها من وسائل النقل بنحو ٥٥% لتبلغ ٥٣,٨ مليون يورو ويرجع ذلك إلى الطفرة التي سجلتها صادرات المحركات النفاثة وقطع غيارها .

وفي المقابل تراجعت الصادرات الفرنسية من السلع الزراعية بنحو ٦٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦ لتبلغ ٤٥,٣ مليون يورو ، ويرجع ذلك بشكل رئيسي لانخفاض صادرات الحبوب بنحو ٧٠% وخاصة القمح الذي تراجعت صادراته بنحو ٦٨% لتبلغ ٣٤,١ مليون يورو .

وكانت الصادرات الزراعية قد تراجعت خلال عام ٢٠١٦ بنحو ٦٤% مقارنة بعام ٢٠١٥ لتبلغ ١٢١ مليون يورو وخاصة القمح الذي تراجعت صادراته بنحو ٦٨% لتبلغ ١٠٨ مليون يورو . ويعزى الانخفاض الملحوظ في صادرات القمح الفرنسي إلى عدم جودة محصول الموسم الزراعي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، وتشدد الجانب المصري في وضع معايير الجودة ، بالإضافة إلى قوة الدول المنافسة لفرنسا في مجال توريد القمح لمصر وخاصة روسيا وأوكرانيا ورومانيا .

ومن ناحية أخرى ارتفعت الصادرات المصرية إلى فرنسا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ نتيجة ارتفاع صادرات قطاع صناعة الكيماويات بنحو ٨٠% لتبلغ ١٤٧ مليون يورو وخاصة الأسمدة والميثانول ، وعودة صادرات الغاز الطبيعي التي سجلت ١٣ مليون يورو وذلك بعد توقفها خلال عام ٢٠١٦ . وبلغت صادرات مصر من الأجهزة المنزلية الكهربائية ٢١,٦ مليون يورو ، ومن السخانات والغلايات وأجهزة التدفئة نحو ٣ مليون يورو .

كما ارتفعت صادرات مصر من السلع الزراعية بنحو ١٩% لتبلغ ٢,٧ مليون يورو وتتمثل في البرتقال والبطاطس والخرشوف ، وصادراتها من المنتجات الغذائية بنحو ٢% لتبلغ ٩,٤ مليون يورو . وفي المقابل تراجعت الصادرات المصرية من وسائل النقل بنحو ٩% لتبلغ ١٨,٤٤ مليون يورو وخاصة مركبات النقل الجماعي . كما توقفت فرنسا عن استيراد المنتجات البترولية الخام والمكررة من مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ .

وبالنسبة لتصنيف مصر في قائمة الشركاء التجاريين لفرنسا ، فقد جاءت في المركز الـ٦٠ بين الدول المصدرة لفرنسا وفي المركز الـ٤٢ بين الدول المستوردة منها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

---

٣ مليار دولار استثمارات صينية جديدة في مصر

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٢

وقعت شركة الإنشاءات الصينية (CSCEC) اتفاقا مع الحكومة المصرية بشأن الاستثمار في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة . وينص الاتفاق على التزام الشركة الصينية بتنفيذ مشروعات عقارية بقيمة إجمالية ٣ مليار دولار خلال ٤٣ شهرًا .

ومن المقرر أن تتولى الشركة الصينية إنشاء ٢٠ مبنى على مساحة إجمالية ١,٧ مليون متر مربع، تتضمن تخصيص ٥٠٥ ألف متر مربع لتشييد برج بارتفاع ٣٤٥ مترًا، ومركز أعمال إداري مكون من ١٢ طابق، وخمسة عقارات سكنية، وفندقين.

وأكد سفير الصين بالقاهرة أن هذا الاتفاق يعد خطوة جديدة نحو تعزيز التعاون بين الصين ومصر ويدعم علاقات الصداقة الثنائية على المدى الطويل . وأضاف أنه قد يخدم المشروع الدولي الصيني "طريق الحرير الجديد" الذي يربط بين العديد من دول العالم.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.misirbulteni.com

إجراءات إصلاح سوق الغاز المصري خلال عام ٢٠١٧

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١

تم إصدار قانون جديد في شهر أغسطس ٢٠١٧ يهدف إلى إعادة تنظيم قطاع الغاز الطبيعي في مصر وفتحه أمام القطاع الخاص وإنهاء احتكار الدولة له والذي بدأ منذ تأسيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (EGAS) في عام ٢٠٠١ . حيث تتولى شركة (EGAS) كافة الأنشطة المتعلقة بسوق الغاز والمتمثلة في الاستكشاف والحفر والتنقيب والاستخراج والإنتاج ثم التسييل والنقل والتوزيع ، بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للبترول (EGPC) وشركة جنوب الوادي القابضة للبترول (GANOPE) التابعتين للدولة .

وينص القانون الجديد على تأسيس هيئة جديدة تتولى تحرير سوق الغاز المصري بشكل تدريجي ، ولا ينحصر دورها في تنظيم أنشطة السوق فقط بل يمتد إلى ضمان وصول الخدمات لكافة المستهلكين بجودة عالية . كما تتولى تنشيط وجذب الاستثمارات في سوق الغاز والحفاظ على مناخ تنافسي عادل دون ممارسات احتكارية ، على أن تكون نقطة الاتصال الرئيسية لشركات القطاع الخاص التي ترغب في دخول السوق والجهة المسئولة عن استخراج تراخيص عمليات الاستكشاف .

وفي إطار الإصلاحات الجارية أعربت الحكومة المصرية عن أملها في أن تصبح مصر مركزا إقليميا لتجارة الغاز الطبيعي المسال وأن تحقق الاكتفاء الذاتي من الآن وحتى عام ٢٠١٨ .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

مصر بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع أسعار الصرف

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١٢

بالرغم من أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مازال في ازدياد إلا أن معدل التدفق تراجع إلى ٢% منذ منتصف أغسطس مقابل ٨% . وأشار واضعو السياسات إلى أنه من المتوقع خفض أسعار الصرف بمجرد انخفاض معدل التضخم .

وتعد زيادة الاستثمارات إشارة إلى عودة الثقة بعد أن قامت مصر بتعويم الجنيه في العام الماضي للتخفيف من حدة مشكلة نقص الدولار وتأمين قرض صندوق النقد الدولي البالغ ١٢ مليار دولار . ومن الجدير بالذكر أن المستثمرون الأجانب يملكون أكثر من ٣٠% من أذون الخزانة .

على صعيد آخر ، يحذر علماء الاقتصاد من مخاطر تعرض مصر للإفلاس والبيع للأصول المصرية حيث أن سعر الفائدة أعلى كثيراً من معدلات نمو الاقتصاد واقتراض الحكومة لذا يجب عليها إيجاد مصادر أخرى للعملات الأجنبية لسد الفجوة التمويلية .

ويرى أحد كبار علماء الاقتصاد أن الحل يكمن في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هذا سيجعل الوتيرة أبطأ إلا أن إصلاح قطاع الأعمال إلى جانب الخصخصة وسداد المتأخرات لشركات النفط الأجنبية ستكون الركيزة الأساسية .

صرحت وزيرة الاستثمار بأن مصر تلقت نحو ٧,٩ مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة في العام المالي الذي انتهى في ٣٠ من يونيو مقابل ٦,٩ مليار دولار في العام السابق إلا أنه مازال أقل من المستهدف الذي يبلغ ١٠ مليار دولار والذي من المقرر لمصر أن تتجاوزه في العام المالي الحالي .

وقد ارتفع متوسط العائد على الخزانة العامة لمصر بنحو ٢٢% بعد تعويم الجنيه مقارنة بالدول المماثلة مثل انجولا وغانا.

يتوقع علماء الاقتصاد أن تحقق مصر نمواً بنحو ٣,٥% خلال العام الحالي و ٤,٢% في ٢٠١٨ بناءاً على دراسة استقصائية لـ BLOOMBERG في الشهر الماضي . تعتزم الحكومة تبنى برنامج للخصخصة وتطبيق قوانين جديدة للاستثمار كما أنه من المنتظر أن يبدأ حقل غاز " ظهر " في الإنتاج في ٢٠١٧ مما يؤدى إلى انخفاض واردات مصر من الطاقة .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

Bloomberg

مصر تعتزم مد اتفاقية التمويل من البنوك الدولية

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١٤

صرح وزير المالية بأن مصر تعتزم مد اتفاقية التمويل مع البنوك الدولية والتي تبلغ قيمتها ٢ مليار دولار بالإضافة إلى إيجاد مصادر بديلة للتمويل كإصدار سندات دولية. ستظل عملية إعادة الشراء التي طرحتها البنوك الدولية والتي ستزيد لتبلغ ٥ مليار دولار عند مدها دون تغيير سواء في الحجم أو المدة، إلا أن التفاصيل النهائية لم يتم الاستقرار عليها بعد.

هذا ويتماشى التجديد المتوقع مع خطط الحكومة بشأن تمويل العجز وسداد الدين الخارجي حيث صرح وزير المالية في لقاء أثناء حضوره الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي بأن هناك خطة لبيع سندات بالدولار تقدر بنحو ٤ مليار دولار وأخرى باليورو وتقدر بنحو ١,٥ مليار يورو خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨.

ومن المقرر أن يقوم صندوق النقد الدولي بتمويل مصر بـ٤ مليار دولار على شريحتين قبل انتهاء العام المالي في يونيو ٢٠١٨ في إطار قرض صندوق النقد الدولي الذي يبلغ ١٢ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات.

ويعد بيع السندات وقرض صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة المصرية أهم محاور خطط الحكومة لتمويل العجز والذي من المقرر أن ينخفض إلى ٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الحالي.ووفقا لوزير المالية تعتبر الحكومة حركة الأسعار الدولية للسلع المستوردة هي الخطر الرئيسي على تحسن التوقعات المالية . وتبحث مصر عن آلية تحمى بها الموازنة من الزيادات المحتملة في أسعار السلع. وقد أسفر برنامج الإصلاح المصري الذي تضمن تعويم العملة في نوفمبر وما تبعها من زيادة في أسعار الوقود والكهرباء عن ارتفاع الأسعار في بلد يعيش نصف سكانه تحت خطر الفقر، وظل معدل التضخم الأساسي السنوي أكثر من ٣٠%.

وقد أعرب وزير المالية عن تفاؤله بشأن حركة الأسعار وانخفاض معدل التضخم مما قد يمهد الطريق لخفض أسعار الفائدة.

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

القسم الثاني

إطلالة على الاقتصاد العالمي

١ – الاقتصاد الاوروبي:

Ekonomist

الاستثمارات العالمية تتجه إلى أوروبا الشرقية

التاريخ: ٢/١٠/٢٠١٧

تشهد أسواق أوروبا الشرقية خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيرًا من مختلف دول العالم، إذ أصبحت من أهم الأسواق الجاذبة للاستثمارات خاصة من دول الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا . وبدأت الاستثمارات العالمية تتدفق نحو دول أوروبا الشرقية (١٨دولة) خاصة رومانيا وبولندا وصربيا وجمهورية التشيك. ووقعت الشركات التركية اتفاقيات تجارية مع دول أوروبا الشرقية بقيمة تتجاوز ٣٥ مليار دولار.

المزايا الاستثمارية لدول أوروبا الشرقية :

وتتمثل أهم المزايا الجاذبة للاستثمار بدول أوروبا الشرقية في ارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بها حيث يبلغ ضعفي متوسط معدل الاتحاد الأوروبي. ووفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي لعام٢٠١٧، فإن الانتعاش الاقتصادي لمنطقة اليورو يعزى إلى نهضة اقتصادات أوروبا الشرقية التي تسجل نموًا اقتصاديًا سريعًا، ومن المتوقع أن تحقق ١٠ دول من ضمن ١٨ دولة بأوروبا الشرقية معدلات نمو تتجاوز الـ٣%.

كما تتميز دول أوروبا الشرقية بقربها جغرافيا من أسواق روسيا وآسيا الوسطى وأوروبا، ويتوفر بها عمالة رخيصة وقدرات بشرية مؤهلة ، وقوانين ملائمة لتيسير الاستثمارات ، ونظام ضرائب جاذب للمستثمرين ، ومراكز لوجيستية متطورة ، ومعدلات إنتاج عالية .

وتهتم دول شرق أوروبا وخاصة بولندا والمجر ورومانيا بتوجيه الاستثمارات لزيادة الإنتاج في القطاع الصناعي. وتولي استونيا وليتوانيا ولاتفيا المزيد من الاهتمام لاستقطاب الاستثمار الأجنبي لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في بلدان بحر البلطيق.

أبرز خمس دول جاذبة للاستثمار في أوروبا الشرقية :

بولندا : تعد أهم مركز جاذب للاستثمار الأجنبي في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى، وتتميز بتوافر القوى العاملة المؤهلة، وعدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للتحالف والاندماج مع الشركات الأجنبية الكبرى ،

بالإضافة إلى اهتمام الدولة بمجال البحث العلمي والتعاون مع الجامعات . وتتمتع بولندا بكثافة سكانية جيدة ومقومات اقتصادية عالية ، وارتفع نصيبها من الاقتصاد العالمي نتيجة زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة .

وبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى بولندا ٢٢٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦. كما حققت بولندا أعلى معدل نمو في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة نتيجة تسارع الاستثمارات في البنية التحتية ، واستمرار العلاقات الطيبة مع أسواق رؤوس الأموال الأجنبية، والتأثر المحدود لحجم الإنفاق المحلي بالأزمات المالية الدولية. وتتركز الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي وقطاعي التجارة والإنتاج الصناعي، خاصة في مجال تصنيع وتجهيز المواد الغذائية والسيارات والورق والإلكترونيات والكيماويات.

رومانيا : بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رومانيا ٣,٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦، وسجل إجمالي الأسهم الاستثمارية الأجنبية ٧٦,٩ مليار دولار. ويتجاوز عدد الشركات الأجنبية العاملة داخل رومانيا ١٣ ألف شركة. وتولى الحكومة الرومانية أهمية لمشروعات الخصخصة وقطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والصحة. وتمثل المأكولات والمشروبات البند الأساسي في الاستهلاك المحلي بنسبة ٣٩,٢٧%. وتوفر المتاجر الكبرى احتياجاتها من المنتجات عبر الواردات المباشرة أو الموردين مما يتيح فرص استثمارية هامة للاستثمار الأجنبي.

المجر : توفر المجر للمستثمرين الأجانب الاستفادة من مزايا اتفاقيات التعاون الموقعة مع الاتحاد الأوروبي ، والاستفادة من صناديق الحوافز الاستثمارية. كما تقدم الحكومة المجرية للمستثمر حوافز استثمارية ، وإعفاءات ضريبية وتسهيلات عندتخصيص الأراضي ، ودعم للبحث العلمي والتعليم ، فضلا عن توفر العمالة المؤهلة . وتمنح الدولة قروضًا تصل إلى ٥٠% من قيمة المشروع وفقًا للمنطقة المختارة للاستثمار، وأحيانًا تكون منح لا تُرد . كما قامت بخفض الضرائب على المؤسسات والشركات إلى ٩% اعتبارًا من عام٢٠١٧، وهى أقل نسبة في الاتحاد الأوروبي . ومن أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار في المجر، قطاع السيارات والنقل ومعالجة المياه والتكنولوجيا الحيوية والاتصالات والإلكترونيات والبناء والتشييد والأغذية والزراعة والثروة الحيوانية والخدمات والسياحة العلاجية والطاقة المتجددة .

التشيك : أحدثت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشيك –التي أصبحت أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤– تغييرا جذريا في بنية التجارة الخارجية ، وساهمت في استقرار الاقتصاد الكلي . وتتميز بتوافر العمالة المؤهلة وموقعها الجغرافي في الاتحاد الأوروبي الذي يعد السوق الرئيسي لمنتجاتها وصادراتها وخاصة ألمانيا.

وتستهدف الحكومة تنويع أسواقها خلال المرحلة القادمة ، كما تعمل على الانتقال تمامًا إلى استخدام العملة الأوروبية الموحدة، وتبنى إصلاحات مصرفية جديدة تهدف إلى تسهيل عمليات الاقتراض للمستثمر الأجنبي. وتحتاج الدولة إلى زيادة الاستثمارات في قطاعات التجزئة والخدمات . وتعد أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمار في التشيك الإلكترونيات والتمويل والتجارة والعقارات .

صربيا : هي الاقتصاد الأول في شبه جزيرة البلقان ، وأصبحت الوجهة الرئيسية للمستثمر التركي. وتعد أقرب بوابة تجارية لأوروبا وتتميز بتوقيعها اتفاقية تجارة تفضيلية مع الولايات المتحدة ، والدولة الوحيدة في المنطقة المرتبطة باتفاقية تجارة حرة مع روسيا. وتقوم المزايا الاقتصادية التي تتوفر في صربيا بتيسير وصول صادراتها إلى الأسواق الخارجية المختلفة وذلك في إطار نشاط حركة التجارة العالمية .

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: النسخة التركية لمجلة إيكونومست

العنوان: www.ekonomist.com.tr

تراجع العجز التجاري في فرنسا خلال شهر أغسطس

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١١

أسفرت إحصائيات الجمارك الفرنسية عن تراجع العجز التجاري خلال شهر أغسطس إلى ٤,٥ مليار يورو مقابل ٥,٩ مليار يورو خلال شهر يوليو أي بانخفاض يقدر بـ١,٤ مليار يورو . حيث سجلت شركة "إيرباص" ارتفاعا في معدل مبيعاتها للخارج خلال شهر أغسطس الأمر الذي أدى إلى انتعاش الصادرات .

وتشير البيانات إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنحو ١,٤% خلال شهر أغسطس مقابل ٠,٦% خلال شهر يوليو إلى ٣٩,٨ مليار يورو . بينما تراجعت قيمة الواردات بنحو ١,٨% خلال شهر أغسطس إلى ٤٤,٣ مليار يورو مقابل ارتفاعها بنحو ٢,٩% خلال شهر يوليو . وبالتالي تراجع العجز التجاري بما يزيد عن مليار يورو ويرجع ذلك إلى ارتفاع صادرات قطاع الطيران والفضاء .

كما أسفرت إحصائيات الجمارك الفرنسية عن تحسن الميزان التجاري مع كل من دول الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وآسيا والأمريكتين نتيجة ارتفاع الطلب على طائرات "إيرباص" والعطور ومستحضرات التجميل . وفي المقابل لم يشهد الميزان التجاري تحسنا مع الدول الإفريقية والدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي نتيجة ارتفاع واردات النفط بوجه خاص .

وتشير بيانات المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee) إلى أن فرنسا فقدت العديد من حصصها في السوق العالمي خلال السنوات الأخيرة ، كما تراجعت صادراتها من المنتجات الصناعية بشكل ملحوظ ومن المتوقع أن تسجل خلال عام ٢٠١٧ أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١١ .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

تثبيت التصنيف الإئتماني لفرنسا

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٧

قامت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "ستاندرد أند بورز" بتثبيت التصنيف الائتماني لفرنسا عند مستوى (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعزى ذلك إلى قوة الاقتصاد الفرنسي واستمرار الحكومة في تنفيذ برامج إصلاح الموازنة والإجراءات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية . كما أشارت إلى نجاح الحكومة الفرنسية في خفض حجم الدين العام مقابل الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن تنوع مقومات الاقتصاد وقوة مؤسسات الدولة.

ومن ناحية أخرى توقعت "ستاندرد أند بورز" أن تحقق فرنسا نموًا اقتصاديًا خلال العامين القادمين، بمعدل ١,٧% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وبمعدل ١,٦% خلال عام ٢٠١٩.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: بلومبرج النسخة التركية

العنوان: www.bloomberght.com

زيادة الصادرات الألمانية خلال شهر أغسطس

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٠

وفقًا للبيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الفيدرالي بألمانيا والمتعلقة بمؤشر الصادرات ، ارتفعت قيمة الصادرات خلال شهر أغسطس ٢٠١٧ بنحو٧,٢% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٦، وبنحو٣,١% مقارنة بشهر يوليو ٢٠١٧.

وتشير البيانات إلى زيادة قيمة الصادرات الألمانية خلال شهر أغسطس ٢٠١٧ إلى دول منطقة اليورو بنحو ١٠,٦% ، و بنحو٧,١% إلى الدول الأوروبية خارج الاتحاد مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٦.

كما ارتفعت قيمة الواردات الألمانية خلال شهر أغسطس ٢٠١٧ بنحو ٨,٥% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٦، وبنحو ١,٢% مقارنة بشهر يوليو٢٠١٧، ليرتفع ميزان التجارة الخارجية إلى ٢١,٦ مليار يورو.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

العوامل الرئيسية لتباطؤ الاقتصاد البريطاني

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١٠

بدأ معدل نمو الاقتصاد البريطاني في الانخفاض منذ عام ٢٠١٢ ، ثم اتجهت جميع المؤشرات الاقتصادية نحو التراجع الملحوظ منذ انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي . ولم يعوض الفائض الذي سجله قطاع الخدمات التراجع الملحوظ في الاستثمارات المباشرة في بريطانيا ، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج .

وتفاقم الخلل الهيكلي في الاقتصاد البريطاني خلال عام ٢٠١٦ حيث ارتفع عجز التجارة الخارجية إلى ٧% من الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفع عجز الحساب الجاري إلى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي مسجلا رقما قياسيا على مستوى الدول الأوروبية .

وبالنسبة للموازنة فقد تبنت الحكومة سياسة التقشف قبل الخروج من الاتحاد الأوروبي (Brexit) ، واعتمدت على حدوث انتعاش في قطاع العقارات للخروج من الركود الاقتصادي . وقام البنك المركزي البريطاني في بداية الأزمة بخفض معدلات الفائدة الرئيسية لتستقر عند ٠,٥% ، ثم قام بخفضها إلى ٠,٢٥% منذ شهر أغسطس ٢٠١٦ .

ومن الجدير بالذكر أن دفع عجلة النمو الاقتصادي في بريطانيا لن يتم إلا من خلال زيادة الرواتب وتهيئة مناخ الأعمال الجاذب للمؤسسات الأجنبية ، فضلا عن تحسين الإنتاجية التي تعد المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد على المدى الطويل .

وبوجه عام أكد المحللون أن قرار (Brexit) ليس سببا في الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بريطانيا وإنما هو نتيجة للمعوقات والتناقضات التي تشهدها وتؤثر سلبا على محاولات النهوض بالاقتصاد .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

نمو الصادرات الإسبانية خلال الثمانية أشهر الأولى من العام

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٢٣

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية الإسبانية في الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٧ بنسبة ٩,١% مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦، لتصل إلى ١٨٢,٣٠٢ مليار يورو، وفقا لوزارة الاقتصاد والصناعة . وارتفعت قيمة الواردات بنسبة ١١,٦% لتصل إلى ١٩٨,٧١٦ مليار يورو، مما أدى إلى عجز تجاري قدره ١٦,٤١٤ مليار يورو.

ومن بين القطاعات الرئيسية التي ساهمت في نمو الصادرات الإسبانية منتجات الطاقة ، والآلات والمعدات ، والأغذية والمشروبات والتبغ التي ارتفعت بنسبة ٥٣,٥% ، و٩,٢% ، و٧,٩% على التوالي ، والتي تمثل ٦,٧% ، و٢٠,٢% ، و١٦,٩% على التوالي من إجمالي الصادرات الإسبانية . بينما تراجعت صادرات قطاع السيارات بنسبة ٠,٧% و تمثل ١٦,٣% من إجمالي الصادرات .

ارتفعت صادرات إسبانيا إلى كل من الاتحاد الأوروبي ، ومنطقة اليورو بنسبة ٨,٢% ، و٨,٩% على التوالي ، بينما تراجعت صادراتها إلى بقية الدول الأوروبية بنسبة ٥,٤% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام ، وتمثل تلك الصادرات ٦٥,٧% من إجمالي صادرات إسبانيا. كما ارتفعت صادرات إسبانيا إلى الدول الأخرى بنسبة ١١% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام وتمثل ٣٤,٣% من إجمالي الصادرات.

يعزى ارتفاع صادرات إسبانيا إلى الدول غير الأوروبية إلى زيادة الصادرات إلى أوقيانوسيا (أستراليا وجزر المحيط الهادي) وأمريكا اللاتينية ، وآسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا الشمالية بنسبة ٢٧,٥% ، و١٢,٥% ، و١٢,٢% ، و١٠,٧% ، ١٠,٥% على التوالي ، بينما انخفضت صادراتها إلى الشرق الأوسط بنسبة ٢% .

ومن الجدير بالذكر أن معدل نمو الصادرات الإسبانية إلى كل من أستراليا ، والصين ، والمغرب ، والأرجنتين ، والمكسيك ، والبرازيل ارتفع بنسبة ٢٣,٣% ، و٢٤,٩% ، و١٦,٣% ، و٢٨,٧% ، و١٤,٤% ، و٨,٤% على التوالي خلال الثمانية أشهر الأولى من العام .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

تثبيت التصنيف الائتماني لإيطاليا

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٧

أعلنت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "موديز" عن تثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل لإيطاليا عند (Baa2) مع نظرة مستقبلية "سلبية". وأشار التقرير الصادر عن "موديز" إلى جهود الحكومة الإيطالية لدعم استقرار القطاع المصرفي، وتعزيز مقومات الاقتصاد الإيطالي، وأكد على تزايد المخاطر المهددة للوضع الاقتصادي مستقبلًا.

وحذرت "موديز" من خفض التصنيف الائتماني للاقتصاد الإيطالي في حالة فشل الحكومة في خفض ديون القطاع العام خلال السنوات القادمة . وتوقعت أن يسجل الاقتصاد الإيطالي معدل نمو ١,٥% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ مقابل ٠,٩% خلال عام ٢٠١٦.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.haber7.com

صندوق النقد الدولي يرفع توقعاته للنمو التركي

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٠

أعلن صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر بعنوان "رؤية الاقتصاد العالمي" عن رفع توقعاته لنمو الاقتصاد التركي من ٢,٥% إلى ٥,١% خلال عام ٢٠١٧، ومن ٣,٣% إلى ٣,٥% خلال عام ٢٠١٨ .

وأكد التقرير على قوة الاقتصاد التركي وانتعاش مؤشراته مع توقع زيادة معدل الطلب المحلي والخارجي. وأوضح أن ارتفاع توقعات النمو التركي يعزى إلى زيادة معدل الإنتاج خلال العام الحالي، وانتعاش الصادرات وتحسن الوضع المالي.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل العجز في الحساب الجاري ٤,٦% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وأن يسجل معدل التضخم ١٠,٩% و٩,٣% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي . ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة من ١٠,٩% خلال عام ٢٠١٦ إلى ١١,٢% خلال عام ٢٠١٧ ، ثم يتراجع إلى ١٠,٧% خلال عام ٢٠١٨.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: وكالة أنباء الأناضول

العنوان: www.aa.com.tr

٢ – اقتصاد الأمريكتين:

EUROPEAN COMMISSION

تفعيل اتفاق التجارة الحرة بين كندا والاتحاد الأوروبي

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١٥

أبرمت كندا الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل (CETA) مع الاتحاد الأوروبي في أواخر عام ٢٠١٦ ، وهو اتفاق يستهدف تنشيط التبادل التجاري بين الجانبين ودعم النمو الكندي وخلق المزيد من فرص العمل وإيجاد منافذ تسويقية جديدة للشركات الكندية . كما تمثل كندا سوقا كبيرة للصادرات الأوروبية وهي دولة غنية بالثروات الطبيعية التي تحتاجها أوروبا . وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في شهر سبتمبر ٢٠١٧ ، ويضع في الاعتبار حماية البيئة وحقوق الملكية الفكرية إلى جانب تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية .

ويساهم اتفاق (CETA) في زيادة تنافسية المؤسسات الأوروبية لجذب المستهلكين الكنديين ، وتيسير نفاذها إلى الأسواق العامة وخاصة سوق الخدمات ، وفتح السوق الكندي أمام الصادرات الأوروبية من المنتجات الغذائية والمشروبات وحمايتها من التقليد . كما يساهم الاتفاق في خفض التكاليف التي يتحملها مصدري الاتحاد الأوروبي دون التنازل عن معايير الجودة المطلوبة ، فضلا عن تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية من دخول السوق الكندي ، وتيسير الإجراءات أمام المستثمرين الأوروبيين .

ومن المقرر أن تلتزم كندا والاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق (CETA) بإلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات بنسبة ٩٩% عند سريان الاتفاق ، وأن يتم إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية بنسبة ١٠٠% خلال السبع سنوات القادمة . كما ستستفيد المؤسسات الأوروبية من شراء مكونات ومدخلات التصنيع وقطع الغيار من الموردين الكنديين بأسعار مخفضة طبقا لاتفاق (CETA) . ومن المتوقع أن تتراوح قيمة الرسوم الجمركية الملغاة على الصادرات الأوروبية ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون يورو سنويا .

هذا وينص الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل (CETA) على إلغاء العوائق الإدارية أمام المؤسسات الأوروبية الراغبة في الاستثمار في كندا ، وتحسين مناخ الاستثمار من خلال منح المستثمرين الأوروبيين كافة الحقوق القانونية دون أي تفرقة بين المستثمرين المحليين والأجانب .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : المفوضية الأوروبية

العنوان : www.ec.europa.eu

زيادة معدل النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١

كشفت أحدث البيانات عن أن اقتصاد الولايات المتحدة حقق نمواً أكثر مما كـــان متوقعاً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ . وفقاً لوزارة التجارة ، حققت الولايات المتحدة معدل نمو بلغ ٣,١% خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ بعد أن كانت التقديرات تتراوح بين ٣% و٢,٦% ، وتعد تلك الزيادة مفاجئة للمحللين .

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي ونفقات الدولة قد ساعدا في زيادة معدلات النمو حيث ينمو اقتصاد الولايات المتحدة بأسرع معدل له منذ عامين .

هذا وقد كان الاقتصاد ينمو بمعدل يتراوح بين ٢% و٢,٥% منذ عام ٢٠٠٩ ، ويعزى ذلك إلى التغييرات الديموجرافية بالولايات المتحدة خاصة تباطؤ نمو القوى العاملة بسبب تقاعد مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: الإذاعة البريطانية (BBC)

العنوان: www.bbc.com

كندا تسعى إلى خفض ديونها

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١١

شهدت كندا خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥ ارتفاعا في حجم الديون بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب تدهور حالة الطرق والكباري والمستشفيات والمدارس ، الأمر الذي دفع وزارة المالية إلى تنفيذ مشروعات ضخمة لإعادة تجديد البنية التحتية بتكلفة قدرها ٧٠ مليار دولار . ولجأت كندا إلى الاقتراض من أجل تمويل هذه الاستثمارات مما أدى إلى ارتفاع ديونها خلال هذه الفترة ، وسجلت أعلى مستوى لها خلال عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي .

وتستهدف الحكومة الكندية خفض الديون إلى ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦ ، ولذا وضعت وزارة المالية خطة طموحة لتحقيق فائض في الموازنة يزيد على ٣٦ مليار دولار خلال الـ٩ سنوات القادمة ، أي ٤ مليار دولار سنويا في المتوسط بدءا من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة كندية شهرية

العنوان : www.lactualite.com

المكسيك تختتم مفاوضات تصدير لحوم البقر إلى الإمارات العربية المتحدة

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١٣

طبقا لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والأغذية في المكسيك ، انتهت المفاوضات بين المكسيك والإمارات العربية المتحدة بالاتفاق على تصدير لحوم البقر المكسيكية إلى أسواق الإمارات بعد زيارة التفتيش التي قام بها فنيون إماراتيون إلى مزارع ستة ولايات مكسيكية مختلفة .

وبموجب هذا الاتفاق يتم السماح للمنتجات المكسيكية بالنفاذ إلى السوق الإماراتي ، وقد وافقت السلطات الإماراتية على سبعة مؤسسات حائزة على شهادة الذبح الحلال وستكون قادرة على تصدير اللحوم المجمدة والأحشاء لمدة سنة واحدة.

وذكر مركز خدمات الصحة الوطنية وسلامة الأغذية وجودتها (SENASICA) أنه يجوز تجديد الترخيص مرات أخرى . ومن المقرر أن تطلب المكسيك اتفاقا ثنائيا لإضافة مؤسسات أخرى إلى قائمة المصدرين مصدق عليها من مركز خدمات الصحة الوطنية وسلامة الأغذية وجودتها ، دون الحاجة لزيارة مسبقة من فنيين إماراتيين.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالي قيمة صادرات الأغذية الزراعية من المكسيك إلى الإمارات العربية المتحدة بلغ ٢٠,٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠١٧، بزيادة قدرها ١٦٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. ومن أهم المنتجات التي تم تصديرها في تلك الفترة: الحمص الجاف ، وبيرة الشعير ، والمخبوزات والحلويات بقيمة ٨,٠٣ مليون دولار ، و٤,٢٢ مليون دولار ، و١,٥٤ مليون دولار على التوالي .

ترجمة : سيد واصل – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

المكسيك تسعى لتعزيز تجارة الأغذية مع روسيا

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٢٥

تسعى المكسيك إلى تعزيز تجارة الأغذية الزراعية مع روسيا، بهدف زيادة صادراتها من لحوم البقر ولحم الخنزير والدواجن ومنتجات الألبان . وطلب وزير الزراعة الروسي من المكسيك إرسال ما يقرب من ٣٠٠ ألف طن من لحوم الأبقار إلى السوق الروسي، وقامت المؤسسات الصحية في البلدين بوضع اللمسات الأخيرة على شهادات وبروتوكولات توريد اللحوم .

وقد عقد وزير الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية ومصايد الأسماك والأغذية (SAGARPA) في المكسيك اجتماعا مع وزير الصناعة والتجارة الروسي وذلك تزامنا مع زيادة التدفقات التجارية بين البلدين. واتفق الجانبان على تبادل المعلومات والبروتوكولات الصحية لتعزيز التجارة في مجال تصدير الفواكه الاستوائية والمشروبات، وبحث إمكانية شراء القمح والأسمدة والآلات الزراعية من روسيا.

وأشار الوزير المكسيكي إلى أن معايير الصحة وسلامة المنتجات المكسيكية تلبي أعلى المعايير على المستوى الدولي، وبالتالي فإن السلطات تتوقع ألا يكون هناك أي عائق أمام تحسين التجارة مع روسيا، فضلا عن أن السوق الروسي مفتوح أمام المنتجات الزراعية المكسيكية مثل الموز والبابايا والمانجو وغيرها من الفواكه .

ومن جانبه صرح وزير الصناعة والتجارة الروسي أن بلاده مهتمة بتعزيز التجارة مع المكسيك، وخاصة في مجال التجارة الزراعية والثروة الحيوانية . كما أبدى اهتمامه بزيادة كميات القمح والأسمدة المصدرة إلي المكسيك ، ورحب الجانب المكسيكي بهذا التصريح كبديل عن الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية.

ترجمة : سيد واصل – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

مفاوضات لإبرام اتفاق تجاري بين تجمع ميركوسور والاتحاد الأوروبي

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٤

بدأت سلطات الاتحاد الأوروبي وتجمع ميركوسور جولة جديدة من المفاوضات في مدينة برازيليا حول الخلافات في بنود الزراعة التي وردت في الاتفاق التجاري الذي يعتزمان التوقيع عليه قبل نهاية العام الحالي . ووفقا لوكالة الأنباء الأرجنتينية (Telam) سيتم استئناف المفاوضات التي بدأت منذ ١٨ شهرا وذلك بعد مرحلة الركود التي مرت بها عملية التفاوض ، ومن المقرر أن تكون الاجتماعات سرية .

وفيما يتعلق بالخلافات بين الجانبين ، يطالب الدول الأعضاء فى ميركوسور بمزيد من الانفتاح على الأسواق الأوروبية بالنسبة للمنتجات الزراعية، وهو شرط تحاول دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وايرلندا وبلجيكا أن تؤجل مناقشته إلى الاجتماع القادم . في حين ترى دول أوروبية أخرى مثل ألمانيا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا أن الوقت قد حان لمناقشة الجزء الأكثر جدلا في المفاوضات من أجل تمهيد الطريق أمام توقيع الطرفين في نهاية العام الحالي .

ومن ناحية أخرى تتوقع الدول الأعضاء في ميركوسور أن يتم التفاوض مع الإتحاد الأوروبي على السماح لصادرات اللحوم والوقود الحيوي مثل الإيثانول بالدخول إلى الأسواق الأوروبية في هذه المرحلة من المفاوضات. ويعتزم الاتحاد الأوروبي قبول حصة سنوية قدرها ٧٠ ألف طن من صادرات تكتل ميركوسور من لحوم البقر ، بينما تعتزم دول التكتل المطالبة بحد أدنى قدره ٣٠٠ ألف طن، أي ما يقرب من ٣٪ من استهلاك الاتحاد الأوروبي من اللحوم سنويا.

ترجمة : سيد واصل – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

ارتفاع الاستثمارات البرازيلية المباشرة إلى الأرجنتين

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١

طبقا لبيانات الغرفة التجارية البرازيلية (Cambras) ، بلغت الاستثمارات المباشرة البرازيلية في الأرجنتين ٣٠٧ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلي أغسطس ٢٠١٧ بزيادة قدرها ١٠٤% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦ ، حيث تعد الشركات البرازيلية سادس أكبر الشركات المهتمة بالاستثمار في الأرجنتين . كما صرح رئيس الغرفة التجارية البرازيلية أنه تم الإعلان عن ١٤ مشروع استثماري منذ نهاية عام ٢٠١٥ إلى الآن بقيمة ١,٨٤٠ مليار دولار تنفذها الشركات البرازيلية في الأرجنتين .

ومن ناحية أخرى أشارت بيانات غرفة التجارة البرازيلية إلى أن التجارة الثنائية سجلت عجزا للأرجنتين بلغ ٩٠٢ مليون دولار خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة الصادرات ٧٥٣ مليون دولار والواردات ١,٦٥٥ مليار دولار.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

الأرجنتين تتخذ تدابير لمكافحة الإغراق

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٠

أعلنت الحكومة الأرجنتينية أنها ستطبق رسوما لمكافحة الإغراق على الخلاطات اليدوية وقطع غيارها الواردة من الصين، جاء ذلك في القرار رقم E-٥٢١ لسنة ٢٠١٧. ويحدد هذا الإجراء رسوما مؤقتة لمكافحة الإغراق تبلغ ١٠٥,١٠% على صادرات الصين من الأجهزة متعددة الوظائف والقابلة لتبديل قطع الغيار والمستخدمة في تجهيز الأغذية يدويا كالخلاطات اليدوية.

ووفقا لوكالة الأنباء الأرجنتينية (Telam) ، تم اتخاذ هذا الإجراء بناءا على طلب قدمته الشركة الأرجنتينية (Liliana SRL) فيما يتعلق بالبضائع المذكورة سابقا والتي تصل إلى موانئ السوق المشتركة لدول الميركوسور.

ترجمة : سيد واصل – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

تعزيز التجارة الثنائية بين الأرجنتين وشيلي

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١٢

وفقا لوكالة الأنباء الأرجنتينية (TELAM) ، تسعى حكومتا الأرجنتين وشيلي إلى تعزيز التجارة الثنائية بحيث ترتفع قيمتها عن مستواها الحالي وهو ٣ مليار دولار سنويا في المتوسط ، معتمدين في ذلك على زيادة التعاون بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كلا البلدين . فقد صرح وزير قطاع الأعمال الأرجنتيني بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد وسيلة تواصل ممتازة لتفعيل التكامل بين البلدين .

ومن جانبه أشار سفير شيلي في الأرجنتين إلى أن التجارة الثنائية مازالت منخفضة مقارنة بحجم تعاملات الأرجنتين مع دول تجمع الميركوسور ، وتعاملات شيلي الخارجية ، وتوقع حدوث انتعاش في حجم التبادل التجاري نتيجة الجهود الحالية لتعزيز التجارة الثنائية . وأضاف أن شيلي أبرمت اتفاقيات لتحرير التجارة مع ٦٥ دولة إلا أنه لا توجد حتى الآن اتفاقية مماثلة للتجارة الحرة مع الأرجنتين التي تتمتع بارتفاع قدراتها الإنتاجية مقارنة بشيلي .

ترجمة : سيد واصل – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

انتهاء المراجعة القانونية لبروتوكول التعاون بين شيلي والصين

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٤

انتهت سلطات شيلي والصين من المراجعة القانونية لبروتوكول تفعيل اتفاق التجارة الحرة ، وعلى مدار أسبوع من العمل استعرض الجانبان النصوص المختلفة لبنود الاتفاق، وتوصلا إلى اتفاق كامل. وصرحت رئيسة وفد شيلي بأن شيلي ستكون أول دولة تختتم فيها الصين مفاوضات التجارة الحرة ، الأمر الذي يمثل علامة بارزة في العلاقات بين البلدين . كما أشارت إلى أنه من المتوقع أن يتم التوقيع النهائي على الاتفاق في إطار قمة قادة منتدى الأبيك الذي سيعقد في شهر نوفمبر القادم.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين هي الشريك التجاري الرئيسي لشيلي ، بينما تعد شيلي ثالث أكبر شريك تجارى للصين في أمريكا اللاتينية. وخلال عام ٢٠١٦ بلغت التجارة بين البلدين ٣١,٤٧٤ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢,١% عن العام السابق .

ترجمة : سيد واصل – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

نمو صادرات شيلي خلال التسعة أشهر الأولى من العام

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٥

صرحت الإدارة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية بأن قيمة صادرات شيلي بلغت ٤٨,٨٤٨ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٧، بزيادة قدرها ١٠% مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦ ، بينما بلغت قيمة الواردات ٤٤,٦٨٣ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها ١٠% . مما أدى إلى وجود فائض في الميزان التجاري بلغ ٤,١٦٥ مليار دولار أمريكي.

ومن الجدير بالذكر أن صادرات قطاع التعدين ساهمت بنحو ٥٢% من إجمالي صادرات شيلي خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٧ ، وبلغت قيمتها ٢٥,٢٧٣ مليار دولار بزيادة قدرها ١٥% نتيجة الارتفاع الكبير في صادرات النحاس . بينما ارتفعت الصادرات غير التعدينية بنسبة ٥,٥%، وارتفعت الصادرات الصناعية بنسبة ٧,٨% وبلغت قيمتها ١٨,٩٧٢ مليار دولار.

ووفقا للتقرير الصادر عن الإدارة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية ارتفعت صادرات شيلي من سمك السلمون والمواد الكيماوية حيث بلغت قيمتها ٥٧٤ مليون دولار، و٣١٧ مليون دولار على التوالي . كما ارتفعت صادراتها من المنتجات الزراعية بنسبة ٣,٢% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي لتبلغ ٤,٦٠٣ مليار دولار ، وساهمت صادرات الفاكهة بنحو ٨٧% منها. حيث ارتفعت صادرات الكمثري ، والكيوي ، والأفوكادو ، والبذور النباتية بنسبة ١٢,٦% ، و٨% ، و٤٧,٥% ، و٩,٩% على التوالي.

كما ارتفعت صادرات قطاع الغابات ومصايد الأسماك بنسبة ٢١,٧% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي حيث ارتفعت صادرات سمك السلمون ، والقشريات والرخويات ، ولب الصنوبر الخام بنسبة ٢٧,٣% ، و٢٣,٩% ، و٢٠,٧% على التوالي . وارتفعت صادرات المواد الكيماوية مثل الميثانول ، وأوكسيد الموليبدينوم ، والفيروموليبدينوم بنسبة ٩٨% ، و٣٢,٨% ، و٣٠,٢% على التوالي .

ومن الجدير بالذكر أن أوكسيد الموليبدينوم يستخدم في صناعة الطيران ، بينما يستخدم الفيروموليبدينوم في صناعة الحديد والصلب ، أما الميثانول فيدخل في العديد من الصناعات مثل صناعة الورق والمطاط والصناعات البتروكيماوية .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

شيلي وروسيا تناقشان اتفاقية التجارة الحرة

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٢٣

في إطار تحليل فرص التجارة بين السلطات الشيلية والروسية ، اتفق الطرفان على أهمية المفاوضات الحالية لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين شيلي والاتحاد الأوراسي (الذي يضم روسيا وعددا من دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل كازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا) . ووفقا لحكومة شيلي، فإن تلك الاتفاقية تنص على خفض الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى تنشيط التجارة وتدعيم النشاط الاقتصادي في الجانبين وخاصة في مجال المنتجات الغذائية .

ومن ناحية أخرى صرح الملحق التجاري لحكومة شيلي في روسيا بأن صادرات بلاده إلى روسيا زادت بنسبة ٥٢% خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت ٣٢٥ مليون دولار . وأشار إلى أن حركة الشحن المتزايدة والمتجهة من شيلي إلى روسيا تعكس إمكانيات بلاده الواعدة . وفي الوقت نفسه، تحدث كبار المسئولين الاقتصاديين والماليين في الحكومة الروسية عن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الروسي الواعد وتطوره على مدى السنوات الثلاث القادمة .

ترجمة : سيد واصل – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

زيادة صادرات كولومبيا خلال شهر أغسطس

التاريخ: ٢/١٠/ ٢٠١٧

ارتفعت قيمة الصادرات الكولومبية في شهر أغسطس للشهر العاشر على التوالي ، وكانت قد زادت خلال الـ١٢ شهر الماضية بنسبة ١٥,٦% وفقا لبيانات وزارة التجارة والصناعة والسياحة. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة التي سجلتها صادرات قطاع الزراعة التي ارتفعت بنسبة ٢٢,٢% في شهر أغسطس ٢٠١٧ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٦، وخاصة صادرات البن والموز والزهور وزيت النخيل واللحوم.

كما ارتفعت صادرات كولومبيا من الأجهزة الكهربائية ، والسيارات وقطع غيارها ، والأحذية ، وأجهزة التصوير بنسبة ١٧,٧% ، و٢٥,٨% ، و٥,٧% ، و٢٢,١% على التوالي ، بينما انخفضت صادرات قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١١,٢% . ووفقا لوزارة التجارة والصناعة والسياحة ، فإن زيادة الصادرات يعزى إلى انتعاش حركة التصدير إلى الأسواق التي أبرمت معها كولومبيا اتفاقات تجارية مثل الولايات المتحدة وإسبانيا والمملكة المتحدة وكندا وهولندا.

ترجمة : سيد واصل – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

ارتفاع صادرات أوروجواي خلال شهر سبتمبر

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٨

بلغ إجمالي صادرات أوروجواي ٧٧٩ مليون دولار خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٢٣,١٪ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٦، وفقا لاتحاد مصدري أوروجواي (UEU). وبالنسبة لصادرات المناطق الحرة فقد ارتفعت بنسبة ١٥,٥% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٦ . وخلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٧ زادت الصادرات بنسبة ١١,٢% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى ٦,٠٢٥ مليار دولار.

ووفقا لبيانات اتحاد المصدرين ، أعطت الصين دفعة قوية لصادرات أوروجواي حيث ارتفعت بنسبة ١٦٠,٣٥% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٦، ويعزى هذا إلى ارتفاع وارداتها من فول الصويا . وجاءت البرازيل في المرتبة الثانية في قائمة الوجهات الرئيسية لصادرات أوروجواي، وذلك بالرغم من انخفاض وارداتها بنسبة ١٦,٩% نتيجة تراجع مبيعات منتجات الألبان والحبوب .

وفيما يتعلق بالمنتجات الرئيسية في قائمة صادرات أوروجواي ، جاء فول الصويا في المرتبة الأولى بزيادة ١٠١,٤% بسبب ارتفاع صادراته إلى الصين والولايات المتحدة. وجاءت اللحوم في المرتبة الثانية بزيادة ٢,٧% بسبب ارتفاع صادراتها إلى الصين وهولندا. وسجل الخشب زيادة بنسبة ٥٢,٣٤% بسبب ارتفاع صادراته من المناطق الحرة حيث توجد مصانع اللب، بالإضافة إلى ارتفاع صادراته إلى الصين والبرتغال.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

زيادة صادرات الإكوادور إلى الاتحاد الأوروبي

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١

بلغت صادرات الإكوادور إلى دول الاتحاد الأوروبي ٨٨٩ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ١٤% مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. ويعزى ٩٠% من هذه الصادرات إلى ثمانية دول هي إيطاليا وإسبانيا وهولندا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا واليونان ، بينما توجهت الـ١٠% المتبقية إلى ٢٠ دولة أوروبية أخرى . وتضم قائمة المنتجات الرئيسية التي سجلت نموا في صادراتها كل من العصائر والزيوت النباتية، والأسماك المعلبة ، والزهور الطبيعية ، والموز التي ارتفعت بمعدل ٧٤% ، و٥٩% ، و١٧% ، و١٤% على التوالي.

ومن الجدير بالذكر أن الإكوادور لديها الحق في الإعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة ٩٩,٧% على صادراتها من المنتجات الزراعية (باستثناء الموز) ، وبنسبة ١٠٠٪ على صادراتها من المنتجات الصناعية والسمكية، وذلك طبقا لبروتوكول الانضمام إلى الاتفاقية التجارية التي وقعتها الإكوادور مع الاتحاد الأوروبي في شهر نوفمبر ٢٠١٦.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

ارتفاع الميزان التجاري للإكوادور مع بيرو

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٢٢

ارتفع فائض الميزان التجاري لصالح الإكوادور مع بيرو من ٦٢,٦ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٦ إلى ٢٣٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧. فقد بلغت صادرات الإكوادور إلى بيرو ٧٣٥,١ مليون دولار ، وبلغت وارداتها ٥٠٢ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٧ .

ومن المتوقع أن يناقش زعماء الدولتين خلال الاجتماع الرئاسي القادم زيادة التجارة والاستثمارات الثنائية والمشروعات الزراعية المشتركة مثل الاستفادة من ٤١,٥ ألف هكتار على الحدود ، بالإضافة إلى المشروعات المتعلقة بالربط الكهربائي . ومن المقرر أن تقوم سلطات الدولتين بدراسة الاستراتيجيات والإجراءات المشتركة لمكافحة تهريب السلع مثل منتجات الطاقة والأدوية والمنتجات الكيميائية ومبيدات الآفات والأغذية المجهزة .

ومن الجدير بالذكر أن الإكوادور تصدر إلى بيرو النفط الخام والألواح الخشبية والمطابخ والديزل الحيوي والزبدة ومعجون الكاكاو والتونة. كما تصدر إلى الأسواق الخارجية الأخرى علف الحيوانات، ومركبات الديزل، والنحاس المكرر، وغيرها من المنتجات.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

زيادة صادرات بيرو من الأغذية إلى كوريا الجنوبية

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٦

طبقا لجمعية المصدرين في بيرو(ADEX) تضاعفت صادرات بيرو من المنتجات الغذائية إلى كوريا الجنوبية خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٧ مسجلة زيادة بنسبة ٩٩% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١ ، أي قبل إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين . وأكد مصدرو بيرو على ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية في سوق كوريا الجنوبية مثل المكسرات والمانجو والعنب والكاكاو والموز والأحياء المائية المختلفة ومنتج الأجوامانتو الذي يستخدم في مستحضرات التجميل .

وبلغت قيمة الصادرات الزراعية أكثر من ٥٢ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٧ مقابل ٢ مليون دولار فقط خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١ . ووفقا لجمعية المصدرين في بيرو(ADEX) ، من المقرر اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة صادرات قطاع الصناعات التحويلية النادرة في كوريا الجنوبية ، ولاسيما قطاع الصناعات الكيميائية.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

٣- الاقتصاد الأفريقي:

United Nations

تقرير الأمم المتحدة حول تطورات الاقتصاد الإفريقي

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١

أولا : معدلات النمو الاقتصادي في إفريقيا خلال عام ٢٠١٦

شهدت قارة إفريقيا في عام ٢٠١٦ أدنى معدل للنمو الاقتصادي خلال عشر سنوات حيث بلغ ١,٧% مقابل ٣,٧% خلال عام ٢٠١٥ ، نتيجة ركود الاقتصاد العالمي وهبوط أسعار البترول وسوء الأحوال الجوية التي أثرت سلبا على المحاصيل الزراعية . ويعد انخفاض معدل النمو انعكاسا لتباطؤ كبرى الاقتصادات الإفريقية حيث انكمش معدل النمو في نيجيريا بنسبة ١,٦% ، وبلغ معدل النمو في جمهورية جنوب إفريقيا وأنجولا ٠,٦% و٠,٨% على التوالي خلال عام ٢٠١٦ .

أثر انخفاض أسعار المواد الأولية سلبا على الإيرادات العامة للدول المنتجة وأدى إلى ضغوط تضخمية ، وبدأت الأسعار في الارتفاع منذ شهر مارس ٢٠١٧ بعد انخفاضها المتواصل خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ . وسجلت الدول الإفريقية المصدرة للبترول والدول الغنية بالثروات المعدنية والدول المستوردة للبترول تباطؤا في معدل النمو الذي بلغ ٠,٨% و٢,٢% و٢,٥% على التوالي .

سجلت منطقة شرق إفريقيا خلال عام ٢٠١٦ أعلى معدل نمو في قارة إفريقيا للعام الثالث على التوالي حيث بلغ ٥,٥% ، بفضل ارتفاع معدل النمو في تنزانيا وكينيا وأثيوبيا ليسجل ٧% و٦% و٥,٤% على التوالي . ويعزى ارتفاع النمو إلى انتعاش الاستثمارات في مجال البنية التحتية وديناميكية الطلب المحلي واستهلاك القطاع العائلي ، بالإضافة إلى ازدهار قطاعي الزراعة والخدمات في رواندا وقطاعي الصناعة والخدمات في تنزانيا .

وبالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا فقد سجلت أدنى معدل نمو في قارة إفريقيا حيث انخفض من ٤,٤% خلال عام ٢٠١٥ إلى ٠,١% خلال عام ٢٠١٦ ، نتيجة لانكماش الاقتصاد في نيجيريا التي عانت من انخفاض أسعار البترول وتدهور إنتاجه ، ونقص الطاقة وتفاقم التضخم وتراجع الطلب المحلي . كما انخفض معدل النمو في غانا إلى ٣,٨% وهو أدنى معدل نمو خلال العشرين عاما الأخيرة نتيجة انهيار أسعار البترول .

وفي المقابل حققت كوت ديفوار والسنغال معدلات نمو مرتفعة بلغت ٨% و٦,٣% على التوالي خلال عام ٢٠١٦ ، بفضل انتعاش الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية والطاقة في كوت ديفوار ، بالإضافة إلى ازدهار قطاعات حيوية في السنغال مثل السياحة والصيد والغزل والنسيج وتكنولوجيا المعلومات واستخراج المعادن .

وفي منطقة جنوب إفريقيا تراجع معدل النمو من ٢,٥% خلال عام ٢٠١٥ إلى ١% خلال عام ٢٠١٦ مما يعكس تباطؤ اقتصاد جمهورية جنوب إفريقيا الدولة الأولى في المنطقة . فقد أثرت عدة عوامل سلبا على اقتصاد جنوب إفريقيا مثل انهيار أسعار المواد الأولية ، ونقص الطاقة الكهربية والجفاف وسياسة التقشف المالي وتراجع ثقة المؤسسات والمستهلكين . وفي المقابل سجلت كل من موزمبيق وموريشيوس معدل نمو مرتفع بلغ ٤,٢% و٣,٦% على التوالي خلال عام ٢٠١٦ .

وفي منطقة وسط إفريقيا انخفض معدل النمو من ٣,٤% خلال عام ٢٠١٥ إلى ٢,٤% خلال عام ٢٠١٦ . وتباينت معدلات النمو التي سجلتها دول المنطقة خلال عام ٢٠١٦ حيث بلغت ٥,٣% ، و٥,١% ، و٣,٢% ، و١,٦% ، و١,١% على التوالي في كل من الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون والكونغو وتشاد . بينما شهدت غينيا الاستوائية انكماشا وانخفض معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٤,٥% نتيجة تراجع الاستثمارات العامة ، وانهيار أسعار البترول وتراجع إنتاجه .

وبالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا انخفض معدل النمو إلى ٢,٦% خلال عام ٢٠١٦ مقابل ٣,٦% خلال عام ٢٠١٥ بسبب التباطؤ في مصر والجزائر والمملكة المغربية . فقد تأثر اقتصاد مصر سلبا بركود قطاع السياحة وتراجع حصيلة النقد الأجنبي ، وتأثرت الجزائر بانخفاض أسعار البترول الذي أثر سلبا على الاستثمارات العامة واستهلاك القطاع الخاص ، وتأثرت المملكة المغربية بالجفاف الذي أثر سلبا على المحاصيل الزراعية الرئيسية .

ثانيا : ملامح الاقتصاد الإفريقي خلال عام ٢٠١٦

ارتفع معدل التضخم في قارة إفريقيا إلى ١٠% خلال عام ٢٠١٦ مقابل ٧,٥% خلال عام ٢٠١٥ . حيث ارتفع في منطقة شمال إفريقيا إلى٨,٧% مقابل ٨,٣% ، وارتفع في منطقة غرب إفريقيا إلى ١٣% مقابل ٨,٦% ، وارتفع في منطقة جنوب إفريقيا إلى ١١,٤% مقابل ٦,٦% .

وفي المقابل انخفض معدل التضخم في منطقة وسط إفريقيا من ٢,٨% خلال عام ٢٠١٥ إلى ٢,٣% خلال عام ٢٠١٦ ، وانخفض في منطقة شرق إفريقيا من ٥,٩% خلال عام ٢٠١٥ إلى ٥,٣% خلال عام ٢٠١٦ نتيجة تراجع أسعار الواردات من منتجات الطاقة والسلع الغذائية .

ومن الجدير بالذكر أن قارة إفريقيا لم تشهد تغييرا في معدل عجز الموازنة العامة حيث بلغ ٥,٩% خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ . وسجلت منطقة شمال إفريقيا أعلى معدل عجز في القارة بالرغم من انخفاضه إلى ١٠,٧% خلال عام ٢٠١٦ مقابل ١١,٧% خلال عام ٢٠١٥ . وسجلت منطقة غرب إفريقيا أدنى معدل عجز في القارة بالرغم من ارتفاعه إلى ٢,٨% خلال عام ٢٠١٦ مقابل ١,٨% خلال عام ٢٠١٥ .

وفي منطقة وسط إفريقيا ارتفع معدل عجز الموازنة من ٥,١% خلال عام ٢٠١٥ إلى ٥,٨% خلال عام ٢٠١٦ ، وارتفع في منطقة شرق إفريقيا من ٤% خلال عام ٢٠١٥ إلى ٤,٦% خلال عام ٢٠١٦ ، نتيجة ارتفاع الإنفاق العام في مجال مشروعات البنية التحتية مع تراجع عائدات البترول . بينما لم يتغير معدل العجز في منطقة جنوب إفريقيا واستقر عند ٤,٤% خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ .

ومن ناحية أخرى انخفض سعر العملات الوطنية مقابل الدولار في العديد من الاقتصادات الإفريقية الكبرى مثل أنجولا ونيجيريا وجنوب إفريقيا حيث تأثرت سلبا بانخفاض أسعار المواد الأولية وتفاقم عجز الموازنة . كما انخفض سعر الجنيه

المصري عقب قرار التعويم في إطار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للحصول على قرض صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار . وفي المقابل شهدت بعض الدول الإفريقية استقرارا في عملتها الوطنية مثل أثيوبيا وغانا وكينيا نتيجة نجاح سياسة تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد الكامل على صادرات المواد الخام .

ثالثا : توقعات النمو في إفريقيا خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨

وتناول التقرير توقعات النمو في إفريقيا خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ، حيث أشار إلى ارتفاعه ليصل إلى ٣,٢% و٣,٨% على التوالي . ويعزى ارتفاع النمو إلى عدة عوامل مثل انتعاش معدل الطلب المحلي ، وارتفاع أسعار البترول ، وازدهار قطاع الخدمات ، والتوسع في تنفيذ مشروعات البنية التحتية ، وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارات بين الدول الإفريقية من ناحية وبين الدول الإفريقية والدول الناشئة من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى انتعاش الأسواق التقليدية للصادرات الإفريقية والمتمثلة في دول منطقة اليورو .

ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في منطقة غرب إفريقيا ٣,١% و٤,١% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي بفضل تنوع الاستثمارات في القطاعات غير البترولية في نيجيريا ، وارتفاع الإيرادات العامة الناتج عن ارتفاع أسعار البترول في غانا ، وانتعاش الاستثمارات العامة في كوت ديفوار .

ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في منطقة جنوب إفريقيا ١,٨% و٢,٦% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي نتيجة زيادة الاستثمارات في القطاعات غير البترولية مثل البناء والتشييد والكهرباء والتكنولوجيا والتعدين والبنية التحتية . إلا أن المنطقة تعاني من بعض العوامل السلبية مثل تفاقم معدل البطالة في دولة جنوب إفريقيا ، وتفاقم التضخم في أنجولا .

ومن المتوقع أن تسجل منطقة شرق إفريقيا أعلى معدل نمو في قارة إفريقيا حيث يصل إلى ٦% و٦,٣% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي بفضل انتعاش الاقتصاد في كل من كينيا ورواندا وتنزانيا . ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في منطقة وسط إفريقيا ٣,٤% و٤,٢% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي بفضل قوة قطاع الخدمات وتوجيه الاستثمارات لمشروعات البنية التحتية والكهرباء .

وبالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا فمن المتوقع أن تسجل ارتفاعا في معدل النمو خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ليبلغ ٣,٥% و٣,٦% على التوالي . ويعزى هذا الارتفاع إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي وخاصة في مصر وتونس الأمر الذي يؤدي إلى عودة ثقة المستثمرين وتدفق المساعدات الخارجية لتمويل المشروعات الكبرى. إلا أن استمرار الأزمة السياسية التي تعاني منها ليبيا قد تؤثر سلبا على تطور الظروف الاقتصادية في المنطقة .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : منظمة الأمم المتحدة

العنوان : www.un.org

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

ارتفاع معدل النمو في مدغشقر

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٣

أشادت بعثة صندوق النقد الدولي بالجهود المبذولة من قبل حكومة مدغشقر في مجال الإصلاحات الاقتصادية ، فقد توجهت البعثة إلى مدغشقر في إطار الاتفاق الذي تم توقيعه في يوليو ٢٠١٦ لمدة ٣ سنوات بهدف معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، وستحصل مدغشقر بموجبه على ٣٠٤,٧ مليون دولار (٢٥٤,٤ مليون يورو) .

وأشار خبراء الصندوق إلى أن مدغشقر تشهد ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمارات العامة مما سيساهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، والذي من المتوقع أن يبلغ ٤,١% و٥,١% خلال عام ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي . وقد أدى إعصار "إيناوا" وما تسبب فيه من خسائر إلى حدوث ارتفاع في معدل التضخم ، ويتوقع خبراء الصندوق أن يتراجع إلى ٨% في نهاية عام ٢٠١٧ وأن يواصل انخفاضه خلال عام ٢٠١٨ .

ومن ناحية أخرى أكدت بعثة صندوق النقد الدولي أن مدغشقر ملتزمة بتطبيق شروط الاتفاق وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المستهدفة بالرغم من عدم تقيدها بالجدول الزمني في بعض الأحيان . كما أشادت بنجاح البنك المركزي في تنفيذ برنامج الإصلاحات المالية ، وإعداد مشروع مكافحة غسيل الأموال والذي سيتم عرضه على البرلمان .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان :www.jeuneafrique.com

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

تفاقم ديون السنغال

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٣

أعرب خبراء صندوق النقد الدولي عن قلقهم بشأن تضخم ديون السنغال حيث بلغت خدمة الدين ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٤ ، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٣٠% خلال عام ٢٠١٧ . كما توقع الصندوق أن يتجاوز معدل النمو ٦% ، وأن يستقر معدل التضخم عند ٢% خلال عام ٢٠١٧ ، وأن يسجل عجز الموازنة ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالـــي .

وأوصى الصندوق حكومة السنغال بخفض الإعفاءات الضريبية لمواجهة عجز الموازنة الذي من المتوقع أن يبلغ ٣٦٧ مليار فرنك إفريقي (٥٦٠ مليون يورو) خلال عام ٢٠١٨ . وطالبها بالالتزام بالإصلاح المالي للحد من الاقتراض وتحسين الأجور والمعاشات ، فضلا عن تعظيم الاستفادة من المشروعات الاستثمارية الجديدة من أجل زيادة العائدات .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان :www.jeuneafrique.com

٤ – الاقتصاد الأسيوي:

البنك الدولي يتوقع نمواً اقتصادياً أفضل لمنطقة شرق آسيا

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٥

صرح البنك الدولي مؤخراً بأنه يتوقع نمواً اقتصادياً أفضل لمنطقة شرق آسيا والباسفيك خلال العام الحالي ويعزى هذا جزئيا إلى نمو الصين غير المتوقع . كما صرح في آخر تقرير له عن منطقة شرق آسيا والباسفيك بأنه قام بتعديل توقعات نمو الناتج المحلى الإجمالي في المنطقة بنسبة ٠,٢ و٠,١% ليصل إلى ٦,٤% و٦,٢% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي .

ووفقاً لأحد كبار الاقتصاديين في منطقة شرق آسيا والباسفيك فإنه من المتوقع أن يظل نمو المنطقة قوياً على المدى القريب بسبب نمو اقتصاد الصين بنسبة ٦,٧% خلال العام الحالي أي بنفس وتيرة ٢٠١٦ . وبفضل الأداء في النصف الأول ، قام البنك بتحسين توقعات النمو الاقتصادي في الصين بنسبة ٠,٢% و٠,١% ليصل إلى ٦,٧% و٦,٤% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي .

هذا وقد نما الناتج المحلى الإجمالي للصين بنحو ٦,٩% سنوياً في النصف الأول من العام الماضي ، مدعوماً بالاستهلاك وتحسين الظروف الخارجية .

من ناحية أخرى ، من المتوقع أن يتباطأ النمو في الصين خلال عام ٢٠١٨ و٢٠١٩ إلى نحو ٦,٤% حيث يعيد الاقتصاد تحقيق التوازن عن طريق الاستهلاك المحلى وليس الاستثمار والطلب الخارجي على المدى المتوسط . وبالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع أن تستمر الصين في إتباع سياسات تهدف إلى السيطرة على نمو الديون للحد من مخاطر الاقتصاد الكلى والاختلالات . وتتضمن هذه المخاطر إمكانية وضع سياسات تجارية أكثر تقييداً وتجدد الضغوط على القطاع المالي .

أما عن باقي دول المنطقة بما في ذلك اقتصادات دول جنوب شرق آسيا ، سيتسارع النمو قليلا خلال ٢٠١٧ ليبلغ ٥,١% في عام ٢٠١٧ و٥,٢% في عام ٢٠١٨ مقابل ٤,٩% خلال عام ٢٠١٦ .

وبشكل عام ، قد يؤدى تحسن النمو العالمي واستمرار قوة الطلب العالمي إلى دعم النظرة الايجابية لاقتصادات منطقة شرق آسيا والباسفيك . وأخيراً فإن زخم النمو في المنطقة يواجه بعض المخاطر المحتملة مثل زيادة الحماية التجارية والتوترات الجيوسياسية .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : البنك الدولي

العنوان: www.worldbank.org

انتعاش القطاع الصناعي الياباني

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/٢

سجل الاقتصاد الياباني ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من العام الحالي بنحو ٢,٥% ، ويعزى ذلك إلى انتعاش استهلاك القطاع العائلي وارتفاع معدل إنفاق كبرى المؤسسات الصناعية اليابانية مسجلا أعلى مستوى له منذ عام ٢٠٠٧ .

وأشار تقرير البنك المركزي الياباني ربع السنوي إلى ارتفاع مؤشر الثقة لدى كبرى المجموعات الصناعية اليابانية خلال شهر سبتمبر مسجلا ٢٢ نقطة مقابل ١٧ نقطة خلال الفترة من يونيو إلى أغسطس ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يسجل ١٩ نقطة خلال الربع الأخير من العام . بينما استقر مؤشر ثقة المؤسسات غير الصناعية عند ٢٣ نقطة خلال شهر سبتمبر .

وصرح رئيس البنك المركزي الياباني بأن انتعاش الاقتصاد الحالي من شأنه أن يؤدي إلى استمرار ارتفاع معدل إنفاق القطاع العائلي وخاصة مع زيادة الأجور والمرتبات ، وبالتالي يسجل التضخم المعدل المستهدف بحلول عام ٢٠٢٠ بحيث يصل إلى ٢% .

وأكد خبراء الاقتصاد على وجود عدة عوامل أسفرت عن انتعاش الصادرات اليابانية وخاصة تحسن الاقتصاد العالمي وتراجع قيمة الين الياباني . كما توقعوا ارتفاع معدل استثمارات كبرى المجموعات الصناعية اليابانية بنحو ٨,٣% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٧,٧% خلال العام الحالي .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

ارتفاع فائض التجارة الخارجية في روسيا

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٢

وفقًا للبيانات الصادرة عن هيئة الجمارك الفيدرالية الروسية، ارتفع فائض التجارة الخارجية الروسية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠١٧ بمعدل ٢٥% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، ليبلغ ٨٠ مليار دولار. كما ارتفع بمعدل ٤٢,٧% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧ مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، ليبلغ ٦,٦ مليار دولار.

وتشير البيانات الخاصة بالثمانية أشهر الأولى من العام الحالي إلى ارتفاع قيمة الصادرات الروسية إلى ٢١٩,٨ مليار دولار، بينما بلغت قيمة الواردات ١٤٩,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة ، ليبلغ إجمالي التجارة الخارجية ٣٦٩,٤ مليار دولار بزيادة ٢٦,٧% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦ .

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.borsagundem.com

تباطؤ النمو الاقتصادي بالهند

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٥

يبدو أن برنامج (MAKE IN INDIA) الذي وضعه رئيس الوزراء الهندي لم يتمكن من إنعاش قطاع الصناعة ، وكان قد قطع وعدا حين تولى السلطة في عام ٢٠١٤ بالنهوض بالصناعة وتوفير فرص عمل جديدة والقضاء على البيروقراطية . وخلال الفترة من شهر إبريل إلى شهر يونيو ٢٠١٧ تراجع معدل النمو للربع السادس على التوالي مسجلا ٥,٧% . وكان البنك المركزي الهندي قد قام بخفض توقعات النمو بالنسبة للعام المالي الحالي إلى ٦,٧% وهو أدنى معدل نمو منذ عام ٢٠١٣ .

كما تراجع مؤشر ثقة المستهلك الأمر الذي يثير القلق تجاه الوضع الاقتصادي الحالي للهند . ويأتي تباطؤ اقتصاد الهند في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي والأوروبي يستعيد عافيته خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك الاقتصادي الأول للهند . ويعزى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى عدة عوامل داخلية مثل قيام رئيس الوزراء الهندي في شهر نوفمبر ٢٠١٦ بإلغاء ٨٦% من العملات النقدية المتداولة من أجل مكافحة هروب الأموال .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lemonde.fr

تثبيت التصنيف الائتماني للسعودية

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٧

قامت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "ستاندرد أند بورز" بتثبيت التصنيف الائتماني للسعودية عند مستوى (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، ويعزى ذلك إلى قوة الوضع المالي الخارجي . وتوقعت أن تسجل السعودية نموًا اقتصاديًا بمعدل ٠,٥% و١,٥% و٢% خلال أعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨، و٢٠١٩ على التوالي.

ومن ناحية أخرى حذرت "ستاندرد أند بورز" من الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد السعودي نتيجة تراجع معدل الشفافية في القطاع العام، وعدم مرونة السياسات المالية وتراجع معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة بالدولة، فضلًا عن زيادة مخاطر الاضطرابات السياسية مما يهدد تصنيف السعودية مستقبلًا.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: بلومبرج النسخة التركية

العنوان: www.bloomberght.com

٥- موضوعات متفرقة:

صندوق النقد الدولي يحذر من زيادة الدين العالمي

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٣

حذر صندوق النقد الدولي من استمرار ارتفاع حجم الدين العالمي خلال العشر سنوات الأخيرة وتزايد مخاطر تباطؤ النمو العالمي ، وذلك في تقريره الصادر في أكتوبر٢٠١٧ بشأن تحليل الاستقرار المالي العالمي، تحت عنوان "الدين والاستقرار المالي، وشروط التمويل ومخاطر النمو".

وأشار التقرير إلى أن زيادة الاقتراض وارتفاع حجم الدين له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي على المدى القصير إلا أن له مخاطر على المدى المتوسط . حيث أكد خبراء الصندوق أن المؤشرات العالمية توضح زيادة معدلات النمو وتراجع معدلات البطالة عالميًا على المدى القصير، إلا أن ارتفاع حجم الدين له تداعيات سلبية على المدى المتوسط حيث يزيد من احتمال حدوث أزمة مصرفية عالمية.

وشهدت اقتصادات الأسواق الناشئة ارتفاعا في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٥% إلى ٢١% خلال الفترة بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٦، وفي اقتصادات الدول المتقدمة من ٥٢% إلى ٦٣% خلال نفس الفترة.

وأكد تقرير صندوق النقد الدولي أن السياسات النقدية التوسعية التي تتبناها بعض البنوك المركزية ساعدت على زيادة حجم الديون عالميًا وزيادة المخاطر الاقتصادية العالمية وارتفاع متوسط التضخم. وأوصى التقرير صانعي السياسات بضرورة التصدي لمخاطر ارتفاع حجم الدين العالمي من خلال اتخاذ إجراءات مشددة مثل تعزيز الضوابط المالية وعمليات المراقبة والحد من الاعتماد على التمويل الأجنبي وتجنب مخاطر اضطراب سعر الصرف.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.haber7.com

الأسواق النامية تجذب تريليون دولار من رؤوس الأموال العالمية

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٠

أشار معهد التمويل الدولي إلى أنه من المتوقع أن تتجاوز قيمة رؤوس الأموال المتدفقة نحو أسواق الدول النامية تريليون دولار خلال عام٢٠١٧، مسجلة أعلى معدل لها منذ عام ٢٠١٤ . ويعزى هذا إلى النمو الاقتصادي القوى في الدول النامية وزيادة رغبة المستثمر الأجنبي في توجيه استثماراته إلى الأسواق النامية لضمان تحقيق أرباح مرتفعة .

وأوضح التقرير أنه من المتوقع ارتفاع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من ٧٦٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥ إلى ١,١ تريليون دولار في نهاية العام الحالي ، و١,٢ تريليون دولار خلال عام ٢٠١٨. ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو في الدول النامية وتميز الأنشطة التجارية بها بأنها جاذبة للاستثمار الأجنبي . فقد توقع معهد التمويل الدولي أن يرتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية إلى ٤% في عام ٢٠١٧ مقابل ١,٥% خلال عام ٢٠١٥ ، وأن ترتفع أرباح الشركات العاملة في الدول النامية بنسبة ٢٠% خلال العام القادم.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

منظمة "الفاو" تؤكد زيادة أسعار الأغذية

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٨

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) في تقريرها الصادر مؤخرًا عن ارتفاع أسعار الأغذية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧ بنسبة ٤,٣% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٦، وبنسبة ٠,٨% مقارنة بشهر أغسطس من العام الحالي . ووفقًا للتقرير ارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمي – الذي يرصد حركة تجارة الغذاء وأسعار الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر في الأسواق العالمية – إلى ١٧٨,٤ نقطة في شهر سبتمبر٢٠١٧.

وارتفعت أسعار منتجات الألبان مثل الجبن والزبدة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧ بنسبة ٢,١% مقارنة بشهر أغسطس من نفس العام نتيجة تراجع العرض في أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي ، في حين لم ترتفع أسعار اللحوم كثيرًا ، وسجلت زيوت النخيل أعلى ارتفاع في أسعار الزيوت النباتية بنسبة ٤,٦%. بينما تراجعت أسعار الذرة والقمح بنسبة ١% نظرًا لزيادة المعروض وارتفاع توقعات إنتاجية موسم الحصاد.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.haber7.com

الإصلاحات الاقتصادية أداة النهوض بنمو الاقتصاد العالمي

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١١

صرحت مديرة صندوق النقد الدولي أنه من المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٣,٥% و٣,٦% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي . وأضافت أنه لابد من استغلال هذا الوضع الإيجابي من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة لاستمرار انتعاش الاقتصاد العالمي على المدى الطويل .

وأكدت أن ٧٥% من دول العالم تنفذ برامج الإصلاحات الهيكلية بينما تعاني باقي الدول من العديد من المعوقات مثل تفاقم معدل الديون وضعف النمو الاقتصادي ، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . حيث تشهد الصين على سبيل المثال ارتفاعا وتوسعا ملحوظا في منح القروض الائتمانية الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر في الأسواق المالية .

وأوصت مديرة صندوق النقد الدولي مجموعة الدول القوية اقتصاديا مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية بزيادة الاستثمارات المحلية ، كما طالبت الدول الفقيرة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تفاقم الدين العام .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

مصادر النشرة:

١	البنك الدولي	www.worldbank.org
٢	منظمة الأمم المتحدة	www.un.org
٣	المفوضية الأوروبية	www.ec.europa.eu
٤	وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية	www.tresor.economie.gouv.fr
٥	مؤسسة Bloomberg الإعلامية الأمريكية	www.bloomberg.com
٦	إذاعة BBC البريطانية	www.bbc.com
٧	وكالة أنباء الأناضول التركية	www.aa.com.tr
٨	جريدة اقتصادية فرنسية يومية	www.latribune.fr
٩	جريدة فرنسية يومية	www.lemonde.fr
١٠	مجلة فرنسية أسبوعية	www.jeuneafrique.com
١١	مجلة كندية شهرية	www.lactualite.com
١٢	جريدة اقتصادية إسبانية يومية	www.marcotradenews.com
١٣	موقع إخباري تركي	www.misirbubulteni.com
١٤	موقع إخباري تركي	www.finansgundem.com
١٥	موقع إخباري تركي	www.haber7.com
١٦	موقع إخباري تركي	www.borsagundem.com
١٧	النسخة التركية لموقع بلومبرج	www.bloomberght.com
١٨	النسخة التركية لمجلة إيكونومست	www.ekonomist.com.tr